

معلومة إلى أجلٍ معلومٍ ، فإن أعطاهُ فوق^(١) شرطه أو أخذ هو دونه منه عن تراضٍ منهما ، فلا بأس .

(١٣٥) وعنه (ع) أنه قال : ولا بأس بأخذ الرهن والكفيل في السلمِ وبيعِ النسيئة .

(١٣٦) وعن جعفر بن محمد بن علي (ص) أنه قال : لا بأس بالسلم في المتاع إذا وُصف طوله وعرضه وجنسه ، وكان معلوماً .

(١٣٧) وعنه (ع) أنه قال : من أسلم في طعامٍ أو ما يجوز فيه السلمُ ، فلم يجد الذي أسلم إليه وفاءً حقّه عند الأجل ، فلا بأس أن يأخذ منه بعضه ، ويأخذ في الباقي رأسَ ماليه^(٣) إن كان النصفَ فالنصف ، أو الربع فالربع ، أو ما كان يحسايه .

(١٣٨) وعن علي (ع) أنه قال : إذا أسلمَ الرجل إلى الرجل في الطعام فلم يجده عند الأجل ، وقال : خذ ثمنًا بحساب سعر يومه ، فلا يأخذ إلا أن يكون رأس ماله لا يزيد عليه ، أو يأخذ طعاماً كما شرطَ ، وكذلك الحكم في كلِّ ما يجري فيه السلمُ .

(١٣٩) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه سُئِلَ عن رجلٍ أسلفه رجلٌ دراهمَ في طعامٍ فلما حلَّ عليه^(٣) بعث إليه بدراهم ، وقال : اشتر لنفسك

(١) حش - ومنه وسئل جعفر بن محمد عن يسلم في الشيء المداوم فيأخذ دونه أو يعطى فوزه ، قال : لا بأس إذا كان ذلك عن تراضٍ . ومن يختصر المصنف : وإذا كان السلم في شيء موصوف فأتى بأجود منه ، فقال : خذ هذا وزدني درهماً ، أو بأدنى منه ، وقال : خذ هذا وازددرهماً ، لم يجوز .

(٢) حش - من يختصر الآثار ، ورضعوا عليهم السلام في الإقالة في السلم إذا أخذ رأس ماله ، فإن زاد عليه ، لم يجوز .

(٣) هـ ، ي - حل عليه الأجل .